كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الخامس والأربعين ـ "إصدار إبريل ٢٠٢٤م ـ ١٤٤٥هـ"

عقد الامتياز التجاري (الفرنشايز) وفقاً للنظام التجاري السعودي الماهية والآثار

Commercial Concession Contract (Franchise) According To The Saudi Commercial System Its Nature And Effects

الدكتـــور

سلطان محمد عبد الله الشهراني

أستاذ القانون المساعد بقسم القانون -كلية العلوم والدراسات النظرية
الجامعة السعودية الإلكترونية-المملكة العربية السعودية – فرع أبها

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

عقد الامتياز التجاري (الفرنشايز)
وفقاً للنظام التجاري السعودي
الماهية والآثار

Commercial Concession Contract (Franchise)
According To The Saudi Commercial System
Its Nature And Effects

الدكتـــــور

سلطان محمد عبد الله الشهراني

أستاذ القانون المساعد بقسم القانون -كلية العلوم والدراسات النظرية

الجامعة السعودية الإلكترونية-المملكة العربية السعودية – فرع أبها

عقد الامتياز التجاري (الفرنشايز) وفقاً للنظام التجاري السعودي
الماهية والآثار

سلطان محمد عبد الله الشهراني
قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الالكترونية، فرع أبها، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: su4748@hotmail.com

ملخص البحث:

عقد الفرنشايز يعد عقدًا بين طرفين، يلتزم كل طرف بمجموعة من الالتزامات. الدراسة تهدف إلى التعرف على آثار عقد الفرنشايز على صاحب الامتياز التجاري. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج أن كل تلك الالتزامات لا يمكن اعتبارها قيود في الحقيقة بسبب طبيعة العقد المميزة، إلا ما يتعلق بالنقاط التالية:

أولاً: الالتزام بعدم استغلال العناصر التي حصل عليها صاحب الامتياز بعد انتهاء العقد، يمكن أن يُعد قيدًا، كون أنه يعني فقدان حقوق استخدام مميزات معينة أو تقنيات مكتسبة خلال الفترة التعاقدية.

ثانياً: الالتزام بعدم المنافسة، يُعتبر في بعض الحالات قيدًا، حيث يحد من حرية صاحب الامتياز في توسيع أعماله أو فتح فروع جديدة في مناطق تنافسية.

ثالثاً: الالتزام بالإبلاغ والسرية، يُعتبر قيدًا يمكن أن يقلل من حرية صاحب الامتياز في تحقيق مصالح تجارية خاصة.

أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها تعزيز الوعي بأهمية التفاوض الفعّال لتحقيق اتفاقيات تلبي احتياجات الطرفين. وكذلك دعم مبادرات البحث والابتكار لتعزيز القدرة على التجديد والتطور بعد انتهاء العقد.

الكلمات المفتاحية: امتياز، فرنشايز، الابلاغ، السرية،الاستغلال.

Commercial concession contract (franchise) according to the Saudi commercial system، its nature and effects

Sultan Muhammad Abdullah Al Shahrani

Department of Law, College of Science and Theoretical Studies, Saudi Electronic University, Abha branch, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: su4748@hotmail.com

Abstract:

A franchise contract is a contract between two parties, each party is bound by a set of obligations. The study aims to identify the effects of the franchise contract on the franchisee. The study used the descriptive analytical method. The results showed that all of these obligations cannot be considered restrictions in reality due to the distinctive nature of the contract, except for the following points:

First: The obligation not to exploit the elements obtained by the concessionaire after the expiration of the contract may be considered a restriction, as it means losing the rights to use certain features or technologies acquired during the contractual period.

Second: The obligation not to compete is considered, in some cases, a restriction, as it limits the freedom of the franchisor to expand his business or open new branches in competitive areas.

Third: The obligation to report and confidentiality is considered a restriction that can reduce the franchisor's freedom to pursue private business interests.

The study made some recommendations, including enhancing awareness of the importance of effective negotiation to achieve agreements that meet the needs of both parties. As well as supporting research and innovation initiatives to enhance the ability to innovate and develop after the end of the contract.

Keywords: Franchise, Franchise, Reporting, Confidentiality, Exploitation.

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

لا شك أن التطور التكنولوجي والعلمي في مجالات الصناعة والاختراعات المختلفة التي يتم تسجيلها بأسماء أشخاص معينين، أدى إلى التقدم في مجالات التجارة، ومع انتشار العلاقات التجارية المختلفة بين الأشخاص والعابرة للحدود، والتي تسمى بالتجارة الدولية، ظهرت العديد من العقود الحديثة المختلفة ومن ضمن تلك العقود ما يعرف بعقد الفرنشايز، أو ما يطلق عليه في المملكة العربية السعودية بعقد الامتياز التجاري.

الجدير بالذكر عقد الفرنشايز هو اتفاق بين طرفين، يُشار إلى الطرف الأول بالمانح والطرف الثاني بالممنوح. ويُسمح أو يُطلب من الممنوح أن يقوم بممارسة نشاط تجاري محدد تحت اسم تجاري يمتلكه المانح لفترة زمنية محددة.

ويتضمن هذا الاتفاق أيضًا ممارسة المانح للسيطرة والرقابة المستمرة خلال فترة سريان عقد الفرنشايز على الأعمال التي يقوم بها الممنوح[(١)]

وتكمن أهمية عقود الفرنشايز في الدور البارز الذي تلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري، من خلال إيجاد فرص عمل للقوى العاملة وتعزيز تطويرها. من ناحية أخرى تحقق هذه العقود العديد من الفوائد للأطراف المعنية. حيث توسع الشركة المانحة -أو صاحب المشروع -نشاطها التجاري بمنحها للطرف الآخر، الممنوح له، حق استغلال المعرفة الفنية والعلامة التجارية للمنتجات.

---

(١) علي، شياء محمد أحمد. (٢٠٢١). عقد الامتياز التجاري الفرنشايز. المجلة القانونية، ٩(٣)، ٧٦٥-٨٠٠.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا العقد للشركة المانحة الوصول إلى أسواق جديدة دون تحمل أعباء مالية كبيرة. ويُعتبر هذا النوع من العقود وسيلة مهمة لتحقيق تكامل المشروعات الاقتصادية، حيث تستخدم هذه المشروعات تلك الآلية كوسيلة للوصول إلى أسواق متعددة واستغلال الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في تلك الأسواق [١]

اشارت التقديرات إلى أن مشاريع الفرنشايز (الامتياز التجاري) تشكل نحو ٥٠٪ من نماذج أعمال التجزئة على مستوى العالم. وفي السوق السعودي، يزدهر الامتياز التجاري حيث يوجد حوالي ٨٠٠ شركة مؤهلة للحصول على حق الامتياز التجاري، ويشغل أكثر من ٢٠٠ مستثمر سعودي حوالي ٢٦ مشروعًا يبلغ إجمالي قيمته تقريباً خمس مليارات ريال سعودي. وحتى الآن، هناك أكثر من ٢٠ منشأة سعودية تقدم حقوق الفرنشايز، ويُظهر أن الفرنشايز تقدم منظومة متكاملة فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق والتوزيع[٢]

وهذه النوعية من العقود لها أهمية كبيرة، فقد تم تنظيم ذلك العقد بنظام خاص به في النظام السعودي من خلال المرسوم الملكي برقم (٢٢) في العام الهجري ١٤٤١، المنظم لنظام الامتياز التجاري، و نظم هذا المرسوم عقود الامتياز التجاري في كافة النواحي، إلا أنه بسبب حداثة الموضوع في المملكة و طبيعة تلك العقود، ذات الطبيعة الخاصة تختلف عن بقية أنواع العقود، لذا ظهر اهتمام الباحث بهذا الموضوع، من حيث دراسة ماهية عقد الفرنشايز في بداية الأمر، ثم بيان مجموعة من

---

(١) القضاة، عبد الله محمد أمين. (٢٠١٥). آثار عقد الفرنشايز وانقضاؤه (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الاوسط.

(٢) الغامدي، عبد الهادي محمد. (٢٠١٥). اشكاليات الامتياز التجاري في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد والادارة، ٢٩(١)، ٢٧٣-٣١٧.

التفاصيل التي تتواجد في ذلك العقد من خلال بيان تعريفه وأهميته في الحياة التجارية والاقتصادية ومعرفة عيوب و مميزات تلك العقود و كذلك بيان الالتزامات التي يتم فرضها على صاحب الامتياز التجاري و هل تعد قيود أو طرق للحماية.

مشكلة البحث

تعتبر عقود الامتياز التجاري أو الفرنشايز، بلا شك، واحدة من السبل الرئيسية والوسائل البارزة التي تمكن الشركات العالمية من نشر منتجاتها في العديد من البلدان. حيث انها تعتبر الوسيلة الوحيدة التي فتحت أمام هذه الشركات أفق الاستثمار عبر منح تراخيص للآخرين لاستخدام امتياز اسمها وشهرتها في توزيع وبيع منتجاتها، وذلك ضمن نطاقات مكانية وزمانية محددة وبشروط عقدية منظمة تحدد العلاقة بينها وبين صاحب الامتياز.

تُعد هذه الاستراتيجية الاستثمارية من بين الوسائل الأكثر نجاحًا في توسيع نطاق الاستثمار وتوسيع الأعمال التجارية للشركات على مستوى العالم. وشهد الأسلوب المتبع في الفرنشايز انتشاراً واسعاً مؤخراً، حيث اتجه المستثمرون نحوه، نظرًا للعوائد الربحية الكبيرة التي يمكن تحقيقها مقارنةً بتقليل المخاطر المحتملة [1]

بما أن عقود الامتياز التجاري تعد من الاتفاقيات الحديثة التي شهدت انتشارًا متزايدًا، فقد قامت عدة دول بوضع تشريعات لتنظيمها وتحديد القواعد والشروط التي يجب أن تسير عليها. وفي هذا السياق، قامت مصر والمملكة العربية السعودية بإعداد مسودة لمشروع نظام ينظم هذا النوع من العقود، حيث يتناول هذا المشروع جميع جوانب العقد بدءً من آثاره وصولاً إلى أطرافه والتزامات كل طرف فيه. وتهدف هذه

(١) السعدي، صالح بن عبد الله بن صالح. (٢٠٢١). تكييف عقد الامتياز التجاري في الفقه والنظام. مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، ٤٠(٢)، ١١٣٥-١١٨٢.

التشريعات إلى توضيح كيفية نشوء العقد وكيف يمكن لكل طرف أن يلتزم بالتزاماته خلال مدة سريان العقد. ويتم ضبط هذه الشروط والقواعد بناءً على مصلحة الأطراف المتعاقدة وضمان استدامة العلاقة بينهما. بذلك، تسهم هذه التشريعات في توفير إطار قانوني واضح ومنظم للامتياز التجاري، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المانح والممنوح وضمان استقرار الأعمال على المدى الطويل[١]

وبسبب حداثة الموضوع وأهميته وسرعة انتشاره وقدرته على التأثير على الاقتصاد داخل المملكة فقد استشعر الباحث مشكلة البحث والتي تكمن في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي " ماهية آثار عقد الفرنشايز على صاحب الامتياز التجاري وآثاره في النظام التجاري السعودي؟ ".

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو تعريف عقد الفرنشايز؟
- ما هي أنواع وخصائص عقود الفرنشايز؟
- ما مميزات وعيوب عقود الفرنشايز؟
- متى بدأ استخدام تلك العقود في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي الالتزامات التي تفرض على صاحب الامتياز في العقد ومانحه؟
- هل تعد تلك الالتزامات قيود ام مميزات وتفرض لحماية صاحب الامتياز؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

١. التعرف على ماهية عقود الفرنشايز.

---

(١) رشوان، محمود صديق. (٢٠١٩). عقد الامتياز التجاري (فرنشايز –Franchise): دراسة فقهية مقارنة. مجلة العلوم الشرعية،١٢(٥)، ٤٠٥٠-٤١٢٤.

٢. تحديد أنواعه وخصائص عقود الفرنشايز.

٣. التعرف على مميزات وعيوب عقود الفرنشايز.

٤. معرفة بداية استخدام تلك العقود في المملكة العربية السعودية.

٥. تحديد الالتزامات التي تفرض على صاحب الامتياز في العقد ومانحه.

٦. تحديد ماهية تلك الالتزامات وهل تعد قيود ام مميزات تفرض لحماية صاحب الامتياز.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تكمن الاهمية العلمية للبحث في النقاط التالية:

١. حداثة الموضوع واهميته وارتباطه بالاقتصاد داخل المملكة العربية السعودية.

٢. يعزز البحث المعرفة حول تطور عقود الفرنشايز وتأثيرها.

٣. يوفر البحث الفهم العلمي للتحديات والمميزات المرتبطة بعقود الفرنشايز في السوق السعودي.

٤. يسهم البحث في إثراء الأبحاث في مجال دراسة عقود الفرنشايز.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية في النقاط التالية:

١. يسهم البحث في فتح آفاق فهم أعمق لعقود الفرنشايز وتأثيرها على الأعمال التجارية والاقتصاد في المملكة العربية السعودية.

٢. يمكن للبحث أن يسهم في توجيه الشركات وصاحبي الامتياز نحو المميزات والمشكلات في عقود الامتياز التجاري الأمر الذي قد يساعد على تحسين العقود والاتفاقيات.

مصطلحات البحث

عقد الامتياز التجاري

عقد الامتياز التجاري هو عبارة عن اتفاق يتعهد بموجبه الشخص المانح بنقل المعرفة الفنية والتقنية إلى الشخص الممنوح. ويُتيح هذا الاتفاق للممنوح استخدام اسم المانح وعلامته التجارية، بالإضافة إلى تزويده بالسلع أو طريقة تقديم الخدمات التي يمتلكها المانح، بدوره يلتزم الممنوح بالاستفادة والاستثمار في تلك المعرفة الفنية والتقنية في إطار عملي، ويتعهد باستخدام اسم المانح وعلامته التجارية في بيع المنتجات أو تقديم الخدمات، مُقابل أداء الثمن المتفق عليه[١].

التعريف الإجرائي: يعرفه الباحث عقد الامتياز التجاري إجرائياً بأنه عقد يتأسس على اتفاق بين طرفين أساسيين، وهما المانح والممنوح. ينص هذا الاتفاق على التزام المانح بنقل المعرفة الفنية وتقديم التدريب اللازم للممنوح، الذي يتولى العمل تحت اسم معروف أو بناءً على شكل أو إجراءات يسيطر عليها المانح. في إطار هذا العقد يُلزم الممنوح بالاستثمار بأمواله الخاصة في تأسيس وتشغيل العمل التجاري.

في هذا السياق، يتحمل الممنوح بشكل فردي مخاطر نجاح العمل، ويكون هو المسؤول الوحيد عن العواقب المالية لهذه العملية. وتُعنى الالتزامات في هذا العقد بأن الممنوح يتحمل مسؤولية تنفيذ العمل بما يتماشى مع المعايير والإجراءات المحددة من قبل المانح. وبموجب هذا الاتفاق، يتيح للممنوح الاستفادة من خبرة المانح والتدريب المقدم، مع تحمله للمسؤولية الكاملة عن إدارة وتشغيل المشروع، وذلك ضمن الإطار الزمني والشكل المحددين في العقد بين الطرفين.

---

(١) علي، وائل محمد رفعت إبراهيم. (٢٠٢٢). الآثار القانونية لعقد الامتياز التجاري "الفرنشايز": دراسة مقارنة بين القانون المصري والسعودي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ٨(٤)، ١-٣٦. ص(٤).

صاحب الامتياز

صاحب الامتياز هو شخصًا ذو صفة طبيعية أو اعتبارية، ويحصل على هذا الامتياز وفقًا لاتفاقية الامتياز. وتشمل هذه الاتفاقية أيضًا صاحب الامتياز الفرعي في سياق العلاقة الخاصة به مع صاحب الامتياز الرئيس[١].

التعريف الاجرائي: يعرف الباحث صاحب الامتياز إجرائياً بأن الشخص الممنوح الذي يتولى العمل تحت اسم معروف أو بناءً على شكل أو إجراءات يسيطر عليها المانح.

نظام الامتياز التجاري

هو نظام صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٢٢ بتاريخ ٩ / ٢ / ١٤٤١ هـ المتضمن الموافقة على عقود الامتياز التجارية في المملكة العربية السعودية[٢].

التعريف الاجرائي: عرف الباحث نظام الامتياز التجاري اجرائياً بأنه المرسوم الملكي الصادر عن الملك سلمان (خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية) بتاريخ ٩/ ٢/ ١٤٤١هـ بالموافقة على تنفيذ عقود الامتياز التجارية (الفرنشايز) داخل المملكة والذي سيستند إليه الباحث في معرفة الالتزامات على صاحب الامتياز.

حدود البحث

الحد الموضوعي: آثار عقد الامتياز التجاري (الفرنشايز) في المملكة العربية السعودية على صاحب الامتياز التجاري. في ضوء نظام الامتياز التجاري الحديث الصادر في ١٤٤١هـ.

---

(١) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٣، ديسمبر ٩). نظام الامتياز التجاري.

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails /

(٢) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نفس المرجع السابق.

الحد المكاني: المملكة العربية السعودية.

الحد الزماني: ٢٠٢٣.

منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لموضوع البحث. بحيث يتم وصف الظاهرة موضع الدراسة وهي آثار عقد الامتياز التجاري (الفرنشايز) في المملكة العربية السعودية على صاحب الامتياز التجاري. في ضوء نظام الامتياز التجاري الحديث الصادر في ١٤٤١هـ، وتجميع معلومات عنها وتحليل تلك المعلومات للوقوف على اسباب الظاهرة. - ويُعرَّف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة ما، وتحليل تلك المعلومات للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج للتعميم-[١].

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة غطراف[٢] (٢٠١٦) كانت تحت عنوان " الامتياز التجاري ". تهدف إلى التعرف على مفهوم الامتياز التجاري، وتناولت ثلاثة مباحث أساسية. في المبحث الأول، قدمت نظرة عامة حول هذا النوع من الاتفاقيات، مركزًا على تعريف عقد الامتياز التجاري وتحديد أنواعه وتمييزه عن المؤسسات المشابهة. أما المبحث الثاني، فقد تطرق إلى التزامات الطرفين في عقد الامتياز التجاري وما يتعلق به من انتماء. حيث استعرضت الالتزامات التي يتحملها كل طرف في هذا النوع من العقود، كما تناولت نقاش حول انتهاء العقد والآثار المحتملة له. أما المبحث الثالث، فكان

---

(١) الزغبي، علي فلاح، والوادي، محمود حسين. (٢٠١١). أساليب البحث العلمي: مدخل منهج تطبيقي. دار المناهج للنشر.

(٢) غطراف، زكريا. (٢٠١٦). الامتياز التجاري. المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية،١٢(١١)، ١٦٤-٢٠١.

تركيزه على كيفية تكييف عقد الامتياز التجاري مع الإطار القانوني المغربي. واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت النتائج إلى أن عقد الامتياز التجاري يُعَدّ ابتكارًا يعكس تطور التجارة الدولية. ونظرًا للارتباط القوي بين الاقتصاد المغربي والأوروبي، يُشدد على أهمية تسريع التشريع المغربي لتنظيم عقود التوزيع بما في ذلك الامتياز التجاري، والاستفادة من التجارب الناجحة لدول مجاورة مثل تونس.

ثانياً: دراسة علي[١] (٢٠٢١) تحت عنوان " عقد الامتياز التجاري: الفرنشايز". وهدفت الدراسة الى التعرف على مميزات وعيوب هذا العقد وكذلك حقوق والتزامات كلا من المانح والممنوح. واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي وذلك من خلال عرض النصوص وتحليلها ومقارنتها. وتوصلت إلى أن عقود الامتياز لها مميزات عديدة من حيث الحقوق والواجبات للمانح والممنوح، كما أن هناك التزام بالسرية وغيرها من المميزات التي تحمى المانح والممنوح على حد سواء.

ثالثاً: دراسة السعدي[٢] (٢٠٢١) تحت عنوان " تكييف عقد الامتياز التجاري في الفقه والنظام". وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة هذا العقد، من خلال توضيح المقصود بالامتياز التجاري، وطبيعته القانونية وما يحيط بها من إشكال، وبيان أنواعه المختلفة، وتكييفه قانون، وإيضاح العناصر الجوهرية التي يقوم عليه العقد، ثم تكييفه فقهاً، وبيان العقود المشابهة له، وتحرير مسألة الأصل في العقود، ثم بيان الحكم

---

(١) علي، شياء محمد أحمد. (٢٠٢١). عقد الامتياز التجاري الفرانشيز. المجلة القانونية، ٩(٣)، ٧٦٥-٨٠٠.

(٢) السعدي، صالح بن عبد الله بن صالح. (٢٠٢١). تكييف عقد الامتياز التجاري في الفقه والنظام. مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية، ٤٠(٢)، ١١٣٥-١١٨٢.

الشرعي للدخول في هذا العقد. واستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج بعض النقاط من اهمها حداثة عقود الامتياز ولذلك اختلف العديد في تعريفها وتحديدها هل هي عقود بيع ام ايجار. وكذلك توصلت النتائج الى أن عقود الامتياز لها خواص معقدة تميزها عن غيرها.

رابعاً: دراسة لقمان [1](٢٠٢١) تحت عنوان "خصوصية التزامات صاحب الامتياز التجاري "الفرنشايز" في التشريع السعودي". وهدفت الدراسة إلى تحديد التزامات صاحب الامتياز التجاري في التشريع السعودي. واستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت النتائج الى أن التشريع السعودي قد ابدى اهتمام كبير بعقود الامتياز التجاري. وأثبتت الدراسة أن الالتزامات الموضوعة في تلك العقود والخاضعة للتشريع السعودي أنما وضعت لتوفير الحماية اللازمة لصاحب الامتياز من توضيح ما له وما عليه من حقوق وواجبات عند فسخ العقد أو انتهائه.

التعليق على الدراسات

بالنسبة للهدف: فقد اتفقت الدراسات السابقة جميعها مع الدراسة الحالية في جزئية الاهتمام بعقود الامتياز التجاري. واتفقت الدراسة الحالية كلياً من حيث الهدف مع دراسة لقمان (٢٠٢١) والتي اهتم بتوضيح التزامات صاحب الامتياز في التشريع السعودي. ولكن اختلفت الدراسة الحالية من حيث التركيز على تحديد هل التزامات صاحب الامتياز تعد قيوداً أم امتيازات؟

بالنسبة للمنهج: اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج معتمد للدراسة.

---

(١) لقمان، وحي فاروق محمد. (٢٠٢١). خصوصية التزامات صاحب الامتياز التجاري "الفرنشايز" في التشريع السعودي. مجلة القانون والأعمال، ٧٠، ١٠٩-١٤١.

بالنسبة لمجتمع العينة: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة لقمان (٢٠٢١) من حيث استخدام التشريع السعودي ولكن اختلفت مع دراسة غطراف (٢٠١٦) والتي اعتمدت على التشريع المغربي. وتميزت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في انها تتناول الالتزامات المرتبطة بصاحب الامتياز من حيث تحديد هل هي قيود أم امتيازات؟

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في توسيع وإثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وأيضاً استفاد من بعض مراجع تلك الدراسات السابقة والتي أثرت وخدمت الدراسة الحالية، وقد ساعد ذلك الباحث في تحديد الخطوات الإجرائية لهذه الدراسة، تحديد المنهج المناسب وقد ساعد على فتح آفاق الباحث فيما يخص النتائج والتوصيات.

خطة البحث

يشتمل البحث على التالي:

الإطار العام للدراسة

يشتمل على (المقدمة – مشكلة البحث-أسئلة البحث-أهداف البحث-أهمية البحث -مصطلحات البحث – حدود البحث – منهجية البحث-الدراسات السابقة والتعليق عليها – وخطة البحث).

الفصل الأول: ماهية عقد الفرنشايز

يشتمل على التالي:

المبحث الأول: تعريف عقد الفرنشايز وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف عقد الفرنشايز.

المطلب الثاني: خصائص عقد الفرنشايز.

المبحث الثاني: أنوع عقود الفرنشايز.

المطلب الأول: عقود التصنيع.

المطلب الثاني: عقود التوزيع.

المطلب الثالث: عقود البنيان التجاري.

المبحث الثالث: ظهور عقد الفرنشايز.

المطلب الأول: ظهور العقد بشكل عام.

المطلب الثاني: ظهور العقد في المملكة.

الفصل الثاني: الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز ومانح الامتياز في عقد الفرنشايز.

ويشتمل على التالي:

المبحث الأول: الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز أثناء سريان العقد.

المطلب الأول: الالتزامات المالية.

المطلب الثاني: الالتزامات المعنوية.

المبحث الثاني: الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز بعد انتهاء العقد.

المطلب الأول: الالتزام بالامتناع عن الاستغلال للعناصر الخاصة بالامتياز التجاري.

المطلب الثاني: الالتزامات الاتفاقية.

المطلب الثالث: هل تلك الالتزامات قيود أم مميزات.

المبحث الثالث: الالتزامات التي تكون على مانح الامتياز في عقد الفرنشايز

المطلب الأول: التزامات تقديم المعرفة

المطلب الثاني: التزامات تقديم التقنية

النتائج والتوصيات

المراجع

الفصل الأول
ماهية عقد الفرنشايز

تمهيد

لبيان ماهية عقد الفرنشايز، قبل الحديث عن الآثار المتولدة عن العقد بالنسبة لصاحب الامتياز والتي تتمثل في الالتزامات التي تفرض عليه، فلابد من تعريف ذلك العقد من الأساس، وكذلك لا بدَّ من بيان نشأة وظهور ذلك العقد في المملكة العربية السعودية وهو ما سيقدمه الباحث في الفصول التالية.

المبحث الأول: تعريف عقد الفرنشايز وخصائصه

عقد الفرنشايز يعد في الأصل مصطلح انجليزي النطق، ولكن ظهر في البداية في فرنسا، فهو انجليزي النطق ذو أصول فرنسية، وانتشر في الدول العربية فيما بعد وعرف الفرنشايز دون أن يتم ترجمته، مما أدى إلى وجود صعوبة في معرفة ماهية ذلك العقد، ثم بدأ بعد ذلك بالإطلاق عليه مصطلح عقود الامتياز التجارية، كما أطلق عليه في بلدان عربية أخرى باسم عقود نقل التكنولوجيا، مع تفضيل جانب بإبقاء الاسم عليه كما هو باسم عقود الفرنشايز[١].

(١) رشوان، محمود صديق. (٢٠١٩). عقد الامتياز التجاري (فرانشايز -Franchise): دراسة فقهية مقارنة. مجلة العلوم الشرعية، ١٢(٥)، ٤٠٥٠-٤١٢٤. ص. ٤٠٥٨.

.

المطلب الأول: تعريف عقد الفرنشايز: ـ

يمكن عرض مجموعة من التعريفات التي وضعت لذلك العقد كالآتي: -

في الاتحاد الأوروبي

عرف ذلك العقد بأنه "التسويق للسلع أو التسويق للخدمات أو التكنولوجيا، عن طريق التعاون والتنسيق الوثيق بين طرفين يعدا مستقلين من الناحية المالية وكذلك من الناحية القانونية، ويعرف طرف باسم المانح والطرف الاخر يعرف باسم الممنوح، ويتم فيه الاتفاق على استخدام معرفة فنية بأسمائها التجاري وعلامتها الفنية، مع الالتزام بالالتزامات التي يتم الاتفاق عليها في ذلك العقد والتي تتولد عنه"[(١)].

في النظام السعودي

عرف النظام السعودي عقد الفرنشايز بأنه "اتفاق بين شخصين يعرف طرف باسم مانح الامتياز، والطرف الاخر باسم صاحب الامتياز، ويقوم الطرف الأول بمنح حق ممارسة الأعمال التي تكون محل الامتياز إلى الطرف الثاني، عن طريق الاتفاق على استعمال علامة تجارية أو اسم تجاري، ويقدم الطرف الأول إلى الطرف الثاني كل من المعرفة الفنية والخبرات التقنية، ويتم الاتفاق في العقد على طريقة التشغيل، وذلك مقابل حصول مانح الامتياز على مقابل مالي أو غير مالي[(٢)].

---

(١) الرشيدي، فيصل عباس، والمطيري، عبد الرحمن حمود بخيت. (٢٠١٥). عقد الفرنشايز Franchise (الامتياز التجاري) وأحكامه في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة بالقانون التجاري. مجلة الحقوق، ٣٩(٢)، ٢٩٩-٣٧٤. ص. ٣٠٧.

(٢) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٣، ديسمبر ٩). نظام الامتياز التجاري السعودي. المادة ١. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails

تعقيب على التعريفات

تظهر التعاريف المقدمة لعقد الفرنشايز في الاتحاد الأوروبي والنظام السعودي وجهات نظر مختلفة ولكنها تشترك في نقاط أساسية. ففي الاتحاد الأوروبي، يُلقى التركيز على التعاون والتنسيق الوثيق بين الطرفين، مع التأكيد على استقلالهما المالي والقانوني. ويتعاون المانح والممنوح في استخدام المعرفة الفنية والعلامة التجارية بموجب اتفاق يحدد التزاماتهما. في النظام السعودي، يعد عقد الفرنشايز اتفاق بين مانح الامتياز وصاحب الامتياز، بحيث يُمنح الأخير حق ممارسة الأعمال المتعلقة بالامتياز. ويتضمن العقد تقديم المانح للممنوح المعرفة الفنية والخبرات التقنية، مع التركيز على طريقة التشغيل والمقابل المالي الذي يحصل عليه المانح.

في المجمل، تظهر هذه التعاريف أهمية التعاون بين الطرفين والالتزام بالشروط المحددة في العقد، وتبرز أهمية نقل المعرفة الفنية واستخدام العلامة التجارية كعناصر أساسية في عقد الفرنشايز.

المطلب الثاني: خصائص عقد الفرنشايز.

يتميز عقد الفرنشايز بمجموعة من الخصائص، يمكن إرجاعها إلى القواعد العامة في العقود وإلى نظام الامتياز التجاري الذي تم تنظيمه من المشرع وهي كالآتي: -

أولاً: الفرنشايز ذو طابع رضائي.

عقد الفرنشايز يعد من العقود التي يجب أن يتوافر فيها إرادتين، تتمثل في الإيجاب والقبول، من كلا الطرفين، والأصل أن الإرادة في تلك الصورة كافية لاعتبار عقد الفرنشايز صحيح، إذا أن المشرع اشترط أن يكون العقد مكتوب وفقًا لنظام الامتياز التجاري، ومن وجهة نظرنا أن ذلك الاشتراط يرجع إلى توثيق المعاملات بين الأطراف من أجل تسهيل عملية الاثبات، وبالتالي تصبح الكتابة مجرد إجراء شكلي، لا يدخل ضمن الأركان اللازمة للفرنشايز، ويظل العقد رضائي رغم ذلك الاشتراط[١].

ثانياً: الفرنشايز يعد من العقود المسماة في المملكة.

بعد أن تم تنظيم العقد بتنظيم قانوني خاص مستقل به أصبح ذلك العقد من العقود النادرة المسماة، والعقود المسماة هي العقود التي يتم تنظيمها بنصوص معينة، فأصبح العقد بالتنظيم الصادر في العام الهجري ١٤٤١هـ، من العقود المسماة بعد أن كان قبل ذلك من العقود غير المسماة[٢].

ثالثاً: عقد الفرنشايز يقوم على الاعتبار الشخصي.

عندما يتفق طرفان على إنشاء عقد فرنشايز فأن كل من شخصية الطرفين تلعب دور هام في ذلك العقد، فشخصية مانح الامتياز هي التي جعلت صاحب الامتياز يطلب

---

(١) الغامدي، عبد الهادي محمد سفر. (٢٠١٠). الجوانب القانونية لعقد الامتياز التجاري. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، ٢(٢)، ٩٠٩-٩٤٨. ص٩٢٥.

(٢) عوض، هاني محمد مؤنس. (٢٠٢١). النظام القانوني لعقد الامتياز التجاري في النظام السعودي الجديد، مجلة الاجتهاد القضائي، ١٣(٥)، ٧٢٩-٧٥٥. ص٧٣٤.

الامتياز، وشخصية صاحب الامتياز هي التي جعلت مانح الامتياز يقوم بإعطاء الامتياز اليه، وبالتالي لا يمكن بأي حال من الأحوال الذهاب إلى التنازل عن عقد الامتياز إلى الغير، كما أن حدوث أي عارض أو انعدام لشخصية أي من الطرفين قد يؤدي إلى انهاء عقد الامتياز، مثل الوفاة أو فقدان الاهلية أو حدوث مانع صحي أو إجراء تصفية[١].

رابعاً: الزمن عنصر والعقد مستمر.

يستمر العقد مدة من الزمن، فلا تتم إثارته في لحظات، بل أن العقد يقوم على عنصر الزمن، عن طريق الالتزام فترة من الزمن بالالتزامات التي تتوافر في العقد، عن طريق الاستفادة لفترة زمنية بالعلامة التجارية وبالمعرفة الفنية المقدمة، مما يعني أن انقضاء العقد لا يكون له أي تأثير رجعي على ما تم تنفيذه من العقد، فلا يتم محو الأثار المترتبة قبل انتهاء العقد[٢].

خامساً: عقد الفرنشايز ملزم للجانبين وعقد معاوضة.

عقد الفرنشايز يعد من العقود التي تلزم للطرفين بمجموعة من الالتزامات، كما انه يعد من عقود المعاوضة فيحصل كل طرف على فائدة مقابل إعطاء فائدة إلى الطرف الاخر[٣].

---

(١) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٣، ديسمبر ٩). نظام الامتياز التجاري السعودي. المادة ١٦.

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails

(٢) العامري، رشاد نعمان. (٢٠١٧). الإطار القانوني لعقد الترخيص التجاري، مجلة الدراسات الاجتماعية،٢٣(٣)، ١٠١-١٢٠. ص١٠٩.

(٣) عوض، هاني محمد مؤنس. مصدر سبق ذكره، ص٧٣٤.

سادساً: المعرفة الفنية الخاصة تميز عقد الفرنشايز.

وذلك من خلال الامتياز بنقل معرفة فنية خاصة إلى صاحب الامتياز، وتقديم كل الأسرار التي يمكن أن تكون في العقد اليه، وتلك الخاصية هي أساس عقد الامتياز، فالأصل أن كل شخص يهدف إلى حماية أسرار مهنته الفنية. أما في عقد الفرنشايز فالهدف منه هو الإفشاء عن تلك الأسرار إلى شخص معين يسمى صاحب الامتياز، وهو ما يؤدي إلى وقوع التزام على صاحب الامتياز بعدم الإفشاء عن تلك الأسرار إلى أشخاص آخرين، وهو جوهر الفرنشايز التجاري واساسه[١].

سابعاً: عقد الفرنشايز من عقود الإذعان والمساومة.

ثار تساؤل حول تلك الخاصية، فهل عقد الفرنشايز عقد اذعان؟ على الرغم من أن العقد في الأساس قد يظهر بأنه من عقود المساومة، إلا أن الإذعان يلعب دور كبير في العقد، ففي الغالب يتم وضع شروط معينة والتزامات يجب على صاحب الامتياز الالتزام بها، ولا يكون له الحق في الاعتراض على تلك الالتزامات برفضها أو تعديلها، فيكون مجبراً على قبولها ويتحول العقد من مساومة إلى عقد اذعان، وعلى أي حال فأننا نرى أن عقد الفرنشايز في بعض الأحيان قد يكون عقد مساومة فيتم الاتفاق فيه على تفاصيله، وفي أحيان أخرى قد يكون عقد اذعان ويجب على صاحب الامتياز الموافقة عليه دون مناقشة فيه[٢].

تعقيب على الخصائص

يتضح مما سبق أن عقد الفرنشايز يتسم بطابع رضائي، حيث يتوقف على إرادة واتفاق الطرفين، رغم أن بعض التشريعات قد تفرض الكتابة كشرط رسمي، إلا أن الأصل

---

(١) رشوان، محمود صديق. مصدر سبق ذكره، ص٤٠٦٢.

(٢) غطراف، زكريا. (٢٠١٣). القواعد النظامية لعقود التوزيع، عقد الامتياز التجاري نموذجا، مجلة المجمع الفقه الإسلامي الدولي،٨، ٤-٢٦. ص٧.

يكمن في التفاهم والموافقة. ويظهر التطور في التشريعات في المملكة بجعل عقد الفرنشايز من العقود المسماة، مما يُعزز وضوح الالتزامات القانونية. كون أن العقد في الفرنشايز يقوم على الاعتبار الشخصي، بحيث تلعب شخصية المانح وصاحب الفرنشايز دورًا أساسيًا، ويلتزم كل طرف بالالتزامات التي تنبعث من هويته وشخصيته. كذلك يستمر العقد لفترة زمنية محددة، مع تركيز على الالتزامات والاستفادة خلال هذه الفترة، دون أن يؤثر انقضاؤه على الأثار المترتبة. والجدير بالذكر ان عقد الفرنشايز يُعَد ملزمًا للطرفين، يحقق فيه كل طرف فائدة معاوضة. يبرز نقل المعرفة الفنية الخاصة كخاصية أساسية، حيث يُنقَل المانح المعرفة الفنية إلى صاحب الفرنشايز، وتُعَد هذه الخاصية أساسًا لتحقيق التفوق والاستمرارية في العمل. فيما يتعلق بالإذعان، يظهر أن العقد يمكن أن يتحول إلى عقد إذعان في حال تضمين شروط والتزامات يفرضها المانح بشكل لا يُمَكِّن صاحب الفرنشايز من رفضها. وبشكل عام، يظهر أن عقد الفرنشايز يتسم بطابع ملزم ومعاوض، حيث يستفيد كل طرف مقابل فائدة يقدمها للطرف الآخر، ويعتمد بشكل كبير على نقل المعرفة الفنية الخاصة.

المبحث الثاني: أنواع عقود الفرنشايز

المطلب الأول: عقود التصنيع

عقد التصنيع من العقود التي يمنح فيها صاحب الامتياز حق تصنيع سلعة معينة وتسويقها تحت اسم وعلامة المانح. ويتضمن العقد نقل المعرفة الفنية والصناعية والتجارية ذات الصلة بتلك السلعة من المانح إلى صاحب الامتياز. ويقوم المانح بتزويد صاحب الامتياز بالخبرات والمعلومات اللازمة لتصنيع المنتج بجودة مماثلة للمنتجات التي يقوم المانح بإنتاجها. ويكون صاحب الامتياز ملزمًا بالالتزام بالمعايير القياسية والمواصفات التي يقدمها المانح. ويشرف المانح على عملية الإنتاج ويفحص السلع المنتجة لضمان التطابق مع المعايير المحددة. ويتضمن العقد التزام المانح بالكشف عن الأسرار التجارية والمعلومات الصناعية المتعلقة بالمنتج.

ويعرف هذا النوع من عقود الامتياز بعقد الامتياز الإنتاجي ويمكن أن يشمل مجالات متنوعة مثل التصنيع الزراعي أو الحرفي مثل صيانة المنازل أو بنائها. ويهدف إلى تحقيق وتوحيد في جودة المنتجات والحفاظ على السمعة والهوية التجارية للمانح [1]

---

(١) السعدي، صالح بن عبدا لله بن صالح. مصدر سبق ذكره، ص. ١١٥٢.

المطلب الثاني: عقود التوزيع

عقد التوزيع هو نوع من أنواع الفرنشايز يهدف إلى تمكين المانح (Franchisor) من تسويق منتجاته من خلال نظام توزيع محدد. ويتعهد المانح بتوريد المنتجات إلى الممنوح له خلال فترة سريان العقد، وذلك في إطار جغرافي محدد يتفق عليه طرفا العقد. بحيث يلتزم المانح بتقديم المساعدة الفنية في مجال التسويق، مثل القيام بحملات إعلانية لتعزيز المنتجات، وتقديم خدمات الصيانة اللازمة، وتوفير قطع الغيار. ويهدف إلى تحقيق توزيع فعّال للمنتجات في الأسواق المستهدفة، مع الحفاظ على هوية العلامة التجارية وتعزيز الوجود الاقتصادي للمانح[١].

(١) البشتاوي، دعاء طارق بكر. (٢٠٠٨). عقد الفرنشايز وآثاره (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.

المطلب الثالث: عقود البنيان التجاري

فرنشايز البنيان التجاري هو نمط من أنماط الفرنشايز ظهر خلال فترة الحرب العالمية الثانية وأصبح اليوم من أكثر أنواع الفرنشايز انتشارًا وشعبية. ويتسم هذا النوع من الفرنشايز بالهدف الرئيسي لبناء شهرة العلامة التجارية وتعزيز التعرف على العلامة من قبل الجمهور، بحيث يعتاد العملاء على اللجوء إلى الخدمات أو السلع التي تحمل هذه العلامة التجارية. ويقوم المانح (Franchisor) في هذا النوع من الفرنشايز بإبرام عقود مع عدة مشروعات يختارها بعناية، حيث قد تصل عددها إلى آلاف من المشروعات في بعض الحالات. ويظهر كل مشروع ممنوح له كجزء من سلسلة من المشروعات، حيث تحمل جميعها اسم المانح وعلامته التجارية. ويقدم كل مشروع خدمات أو سلعًا متشابهة من حيث الأشكال والمواصفات، ويتم التحكم في تقديمها أو إنتاجها بواسطة المانح الذي يحدد نماذج قياسية ومواصفات موحدة لجميع المشروعات الممنوح لها[1].

تعقيب على أنواع العقود

يتضح مما سبق أن أنواع العقود في مجال الفرنشايز تتنوع لتلبية احتياجات الأطراف المعنية بالتعاون. على سبيل المثال، يأتي عقد التصنيع كنوع من أنواع الفرنشايز حيث يمنح صاحب الامتياز حق تصنيع وتسويق سلعة محددة تحت اسم وعلامة المانح. ويتضمن العقد نقل المعرفة الفنية والصناعية والتجارية ذات الصلة بتلك السلعة، مما يساعد في الحفاظ على توحيد جودة المنتجات والحفاظ على سمعة المانح. ومن جهة أخري، عقد التوزيع يستهدف تسويق المنتجات من خلال نظام توزيع معين،

---

(١) توفيق، خلفاوي، ووهاب، حمزة. (٢٠١٥). عقد الامتياز التجاري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي.

حيث يتعهد المانح بتوريد المنتجات إلى الممنوح ضمن إطار جغرافي محدد. ويتضمن التعاقد أيضًا تقديم المساعدة الفنية في التسويق والإعلان، وتوفير الصيانة وقطع الغيار، مما يعزز فعالية توزيع المنتجات في الأسواق المستهدفة. أما فرنشايز البنيان التجاري، فهو يهدف إلى بناء شهرة العلامة التجارية وتعزيز التعرف على العلامة بين الجمهور. ويتضمن هذا النوع من الفرنشايز عقود مع مشروعات متنوعة، حيث يتم توحيد خدمات أو سلع متشابهة بواسطة المانح. ويعمل المانح على بناء هوية تجارية قوية تعتمد على العلامة التجارية، مما يسهم في جعل العملاء يعتمدون على هذه العلامة ويثقون فيها. وبشكل عام، تعكس أنواع عقود الفرنشايز تنوع العلاقات بين المانح والممنوح، وتوفر إطارًا قانونيًا لضبط حقوق والتزامات كل طرف، وتشجع على بناء وتعزيز العلاقات التجارية بينهم.

المبحث الثالث: ظهور عقد الفرنشايز

قبل الحديث عن ظهور العقد في المملكة، يلزم توضيح الموعد الذي ظهر فيه ذلك العقد بشكل عام وفي المنطقة العربية أولاً وهو ما نبينه في الفرع الأول، ثم نبين ظهور العقد في المملكة في الفرع الثاني.

المطلب الأول: ظهور العقد بشكل عام.

على الرغم من كون عقد الفرنشايز من العقود التي وجدت منذ فترة طويلة من الزمن، حيث ظهرت لأول مرة في العام الميلادي ١٨٥١م في الولايات المتحدة الامريكية، إلا أن ظهور تلك العقود في الدول العربية لم يكن إلا في العام ١٩٧٣م، عندما ظهر لأول مرة في لبنان، عندما قامت شركة كنتاكي بمنح الفرنشايز إلى أصحاب امتياز لبنانيين، وكذلك في ذات العام تم منح الامتياز لمصر، أغلب تلك الامتيازات كانت في قطاع المأكولات والمشروبات الغذائية[1].

(١) العنقري، حسن عبد الرحمن. (٢٠١١). عقد الامتياز التجاري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الامام محمد ابن سعود الإسلامية. ص٢٧.

المطلب الثاني: ظهور عقد الفرنشايز في المملكة.

أول عقد فرنشايز تم في المملكة هو العقد الذي تم في أوائل الثمانينيات، ثم بدأت العقود في الانتشار إلى أن وصل مجموع العقود إلى ٨٠٠ عقد عبارة عن مائتان مستثمر في العام ٢٠٠٩م، ثم وصل العدد في وقتنا هذا إلى ١٥ ألف امتياز تجاري في المملكة، ومازالت الأعداد في ازدياد، وعلى الرغم من ذلك وإلى وقت قريب كانت المملكة دائما ما تكون هي صاحبة الامتياز، إلا أن هناك تطور في ذلك الشأن خاصة عند مطعم (البيك)، الذي أصبح مانح للامتيازات خارج المملكة[١].

فعقود الفرنشايز في المملكة موجودة منذ فترة طويلة، وان كان المسمى الذي كان يتم الخضوع لأحكامه في العقد كان يعرف بوكالة العقود، واستمر تنظيم عقود الفرنشايز بذات نظام وكالة العقود إلى أن تم إصدار نظام الامتياز التجاري الحديث في عام ١٤٤١هـ، وهو الأمر الذي جعل هناك علاقة ورابطة وتشابهه بين وكالة العقود وبين عقود الفرنشايز في المملكة، وقبل إصدار النظام كان العقد يخضع في أحكامه وتنظيمه إلى القرار الوزاري الصادر من وزارة التجارة رقم (١٠١٢) في ١٤١٢هـ، والذي كان به العديد من المشكلات بسب عدم شمول القرار الوزاري على جميع النواحي التنظيمية للعقد، وذلك حتى صدر النظام الحالي للعقد[٢].

تعقيب عام

مما سبق يتضح أن ظهور عقد الفرنشايز يمثل تطورًا هامًا في عالم الأعمال، حيث تمثل هذه العقود إطارًا قانونيًا للتعاون بين المانح والممنوح في مجال الأعمال. على الرغم من أن هذا النوع من العقود كان موجودًا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ

---

(١) القحطاني، محمد بن دليم. (٢٠١٧). مقومات تأهل المنظمات السعودي للفرنشايز. المجلة العربية للإدارة، ٣٧(١)، ٩١-١٢٢. ص٩٣-٩٤.

(٢) الغامدي، عبد الهادي محمد. مصدر سبق ذكره. ص٢٨٢-٢٨٥.

القرن التاسع عشر، إلا أن ظهوره في الدول العربية كان محدودًا حتى العام ١٩٧٣م، حيث شهد لبنان أول تجربة لعقد الفرنشايز مع شركة كنتاكي.

أما في المملكة، فقد ظهرت عقود الفرنشايز في أوائل الثمانينيات، ومنذ ذلك الحين شهدت هذه العقود توسعًا كبيرًا، هذا التوسع يعكس نموًا استثنائيًا في قطاع الفرنشايز في المملكة. والجدير بالذكر أن عقود الفرنشايز في المملكة كانت في البداية تسمى بوكالة العقود، وكانت تخضع لأحكام نظام وكالة العقود، ولكن مع إصدار نظام الامتياز التجاري الحديث في العام ١٤٤١هـ، تم توحيد التنظيم وتحديد الأطر القانونية لعقود الفرنشايز. يُظهر هذا التطور التشابه والتفرد في تنظيم العقود، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.

الفصل الثاني
الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز ومانحه في عقد الفرنشايز

تمهيد

بعد بيان ماهية عقد الفرنشايز وخصائصه وظهوره في المملكة، فأن العقد عند انعقاده يؤدي إلى ظهور مجموعة من الالتزامات على عاتق كل طرف من الأطراف، أهم تلك الالتزامات هي التي تفرض على عاتق صاحب الامتياز ومانحه بسبب ما يحصل عليه من أسرار ومعرفة فنية من مانح الامتياز، وهو ما أدى إلى سؤالنا حول هل تلك الالتزامات هل هي معوقات تعسفية على صاحب الامتياز؟ أم أنها وضعت لحمايته؟ على ذلك سنقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتحدث عن تلك الالتزامات في أثناء سريان العقد، والمبحث الثاني نتحدث عن تلك الالتزامات بعد سريان العقد والمبحث الثالث نتحدث عن الالتزامات التي تكون على مانح الامتياز في عقد الفرنشايز.

المبحث الأول:
الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز اثناء سريان العقد

الالتزامات التي يلتزم بها صاحب الامتياز في أثناء القيام بتنفيذ عقد الفرنشايز تتمثل في نوعين من الالتزامات، الالتزام الأول وهو الالتزام بالماديات التي يتم دفعها إلى مانح الامتياز، والالتزام الثاني وهي مجموعة من الالتزامات المعنوية التي يجب تحملها.

المطلب الأول: الالتزامات المالية

تتمثل الالتزامات المالية بقيامه بدفع إتاوة إلى مانح الامتياز، وهو قيامه بدفع مبلغ نقدي إليه من أجل الحصول على بعض من الامتيازات المعنوية الحصرية مثل استغلال واستعمال الاسم والعلامة التجارية، عن طريق توزيع تلك المنتجات أو الخدمات الحصرية باسم مانح الامتياز وعن طريق العلامة التجارية الخاصة بالمانح في داخل إقليم صاحب الامتياز[١].

وهو ما نص عليه المشرع في النظام بالفعل حينما نص على أن يكون الاتفاق مكتوباً، ويجب أن يتم الاتفاق في العقد على المبلغ الذي يتم دفعه من أجل الحصول على الخدمة أو السلعة حصريًا من المانح[٢].

ولا يمكن اعتبار ذلك الالتزام من التزامات التعسفية على صاحب الامتياز بل هو أمر طبيعي مقابل الحصول على تلك الخدمات والعلامات المميزة من مانح الامتياز.

---

(١) السليس، ماجد بن صنت بن جزيان. (٢٠٢٠). التزامات أطراف عقد الامتياز التجاري. مجلة الشريعة والقانون، ٢٢(٦)، ٤٩٠٧-٤٩٣٢. ص. ٤٩٢٤.

(٢) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٣، ديسمبر ٩). نظام الامتياز التجاري السعودي. المادة ١٢.

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails

بالإضافة إلى ما سبق، فأن صاحب الامتياز كذلك بدوره يلتزم بدفع ثمن مقابل ما يحصل عليه من شهرة العلامة التجارية الخاصة بالمانح، والثمن يمثل بدل للشهرة، سواءً ثمن ثابت أو ثمن دوري، ويمثل التبعية اقتصادية من صاحب الامتياز إلى المانح، ويعد ذلك الامتياز كذلك التزام منطقي لا يخرج عن حدود العقد، فما يحصل عليه صاحب الامتياز في العقد لا بدَّ وأن يقوم بدفع مقابل له، وذلك بالاستناد على الخاصية الملزمة للجانبين في عقد الفرنشايز[1].

(١) لقمان، وحي فاروق محمد. مصدر سبق ذكره. ص١١٦-١١٨.

المطلب الثاني: الالتزامات المعنوية

أما الالتزامات المعنوية التي يلتزم بها صاحب الامتياز في أثناء العقد فهي كالآتي:

أولاً: الالتزام بالسرية عن المعرفة الفنية

لم يكن مانح الامتياز ليمنح خبراته الفنية والمعرفة الفنية، إلا عندما يتأكد أن صاحب الامتياز لن يفصح عن تلك المعلومات المميزة إلى غيره، لذلك فإن أول وأهم الالتزامات التي تقع على كاهله هو عدم الإفشاء عن الأسرار التي يتحصل عليها من المانح، فحصوله على ذلك الحق حصريًا مناطه الحفاظ على تلك الأسرار وعدم نقلها إلى أي شخص، ولا يقصد بذلك ألا يعلم العمال الذين يعملون لدى صاحب الامتياز عن تلك المعرفة، بل يقصد ألا يتم نقلها إلى خارج إطار المنشأة التي يتم العمل بها لصاحب الامتياز التجاري[١].

والسؤال الذي يثور في ذلك الشأن هل التزام صاحب الامتياز بالسرية يعد قيد عليه؟، إذا أمعنا النظر في ذلك الأمر فأننا نجد أن المانح ما كان ليمنح امتيازه أو ينقل معرفته وخبرته الفنية إلا إذا كان صاحب الامتياز سيلتزم بذلك الالتزام، وفي ذات الوقت إذا ما أبدلنا الالتزامات ما كان ليقبل صاحب الامتياز بأن يتم تسريب معرفته الفنية إلى الغير، وعلى ذلك فأن ذلك الالتزام لا يمكن اعتباره قيد بدوره على صاحب الامتياز[٢].

ثانياً: الإبلاغ

يلتزم صاحب الامتياز بأن يقوم بإبلاغ المانح عند حدوث أي أمر يؤدي إلى ضرر للمانح، سواءً بالتجاوز أو التقليد في المنطقة التي يعمل فيها صاحب الامتياز، وهنا لا يمكن الحديث عنه بأنه قيد كون أنه هو ناتج عن التبعية الاقتصادية التي تكون لصاحب الامتياز تجاه المانح[٣].

---

(١) رشوان، محمود صديق. مصدر سبق ذكره، ص٤٧٠٢.

(٢) الغامدي، عبد الهادي محمد. مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧

(٣) العنقري، حسن عبد الرحمن. مصدر سبق ذكره. ص١٠٤.

ثالثاً: عدم المنافسة

يعد التزام عدم المنافسة من أهم الالتزامات، ويقصد به ألا يقوم صاحب الامتياز بمنافسة المانح الذي أعطاه المعرفة والأسرار التي تؤدي إلى تزويده بما يمكنه التنافس به، وبناءً على ذلك فأن صاحب الامتياز يلتزم بعدم إنشاء منشأة أخرى يقوم من خلالها بمنافسة المانح في المنطقة الجغرافية، حتى بعد الانتهاء من العقد. لأن الأصل ألا يقوم بمنافسته وإن كان ذلك الالتزام في حينها يكون بقيود وحدود معينة[١].

وذلك ما تم النص عليه في النظام نظرًا لأهميته، فقد تم النص على عدم قيام صاحب الامتياز بأي نشاط تجاري مماثل في المنطقة الجغرافية والذي يؤدي إلى المنافسة لنفس نشاط المانح، ونص على أنه إذا ما أراد صاحب الامتياز بتغيير نشاطه أو مكان ممارسة أعماله فأنه يجب عليه الحصول على موافقة من مانح الامتياز أولًا، للتأكيد على أهمية ذلك الالتزام[٢].

وفي ذلك الشأن هل يعد ذلك الالتزام قيد؟

هنا يمكن الحديث مطولًا حول ذلك الالتزام، خاصة وأن ذلك الالتزام قد يستمر فترة من الزمن حتى بعد انتهاء العقد، فلا يكون له الحق في القيام بمنافسة المانح مباشرة حتى بعد انتهاء العقد، ولا يكون له حق استعمال المعرفة الفنية لمصلحته مباشرة بعد انتهاء العقد، إلا أن ذلك القيد ليس مؤبداً، بل يكون لفترة زمنية محددة، كما أن القيد من الناحية الجغرافية لا يكون شاملًا، بل يكون في منطقة جغرافية معينة، وعلى ذلك فإن الالتزام لا يمكن اعتباره قيداً، بل هو مقابل معنوي لما يحصل عليه صاحب الامتياز من معرفة فنية.

---

(١) السليس، ماجد بن صنت بن جزيان. مصدر سبق ذكره، ص٤٩٢٨.

(٢) هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٣، ديسمبر ٩). نظام الامتياز التجاري السعودي. المادة ٤/ ٩.
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails

رابعاً: الالتزام باتباع تعليمات المانح

لا يمكن تصور حصول صاحب الامتياز على العلامة التجارية أو الخدمة المميزة دون أن يقوم المانح بتعليمه طريقة استخدامها، ويتم ذلك الأمر عن طريق التعليمات والإرشادات التي يرسلها المانح إلى صاحب الامتياز، وهو نتاج طبيعي لطبيعة عقد الامتياز، لذا يتم النص عليها في العقد، من أجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق الالتزام بتلك التعليمات الإرشادات، ويتم إرسالها بشكل مستمر ودوري في أثناء سريان العقد، ولا تسبب تلك التعليمات والإرشادات أي قيد على صاحب الامتياز بل هي في الأغلب تتم لمصلحته من أجل الوصول للمعرفة الفنية التي يهدف إلى الوصول اليها[1].

تعقيب على الالتزامات أثناء سريان العقد

يتضح مما سبق أنه وأثناء سريان عقد الفرنشايز، يتحمل صاحب الامتياز مجموعة من الالتزامات، تتنوع بين الجوانب المالية والمعنوية. فيما يتعلق بالالتزامات المالية، يقوم صاحب الامتياز بدفع مبلغ من المال إلى مانح الامتياز كجزء من الحصول على امتيازات معينة، مثل استخدام العلامة التجارية وتوزيع المنتجات بالاسم التجاري للمانح في إقليمه. ويتضمن هذا الالتزام، الالتزام بالماديات المالية المحددة في العقد، مع التأكيد على أن هذا النوع من الالتزامات لا يعتبر تعسفيًا ويُعد جزءًا طبيعيًا من صفقة الفرنشايز. علاوة على ذلك، يتعهد صاحب الامتياز بدفع ثمن استفادته من شهرة العلامة التجارية، وهذا الثمن يمكن أن يكون ثابتًا أو دوريًا، مما يعكس التبعية الاقتصادية لصاحب الامتياز للمانح. كما يُعد هذا الالتزام جزءً من العلاقة التعاقدية ويُظهر التفاهم المتبادل بين الطرفين في تحقيق الأهداف المشتركة. ومن ناحية أخرى،

---

(١) توفيق، خلفاوي، ووهاب، حمزة. مصدر سبق ذكره. ص٨٢-٨٤.

تشمل الالتزامات المعنوية، التزامات مهمة تجاه المانح. بناءً عليها فإنه يجب على صاحب الامتياز الالتزام بالسرية حول المعرفة الفنية التي يحصل عليها من المانح، مما يعكس الحاجة إلى حماية الأسرار التجارية. وهذا الالتزام يعتبر قاعدة أساسية لضمان استمرارية التعاون وحفظ الأصول الفكرية للمانح. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم صاحب الامتياز بالإبلاغ عن أي أمر قد يؤدي إلى ضرر للمانح، مما يعكس مسؤوليته تجاه شريك الفرنشايز. وفيما يتعلق بالالتزام بعدم المنافسة مع المانح في المنطقة المحددة يُعد أيضًا جزءًا أساسيًا من العقد، ويظهر التفاهم حول الحاجة إلى حماية مصالح الطرفين.

المبحث الثاني:
الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز بعد انتهاء العقد

الأصل أن آثار العقد تنتهي بانتهاء العقد، إلا أن ذاتية عقد الفرنشايز تؤدي إلى استمرار مجموعة من الآثار التي تتمثل في الالتزامات على صاحب الامتياز، حتى بعد انتهائه، وهو ما أدى إلى اختلاف الطبيعة الذاتية لهذا العقد، وتنقسم تلك الالتزامات إلى نوعين من الالتزام وهي كالآتي: -

المطلب الأول:
الالتزام بالامتناع عن الاستغلال للعناصر الخاصة بالامتياز التجاري

الأصل أن بعد انتهاء العقد تنتهي الرابطة القانونية بين الطرفين، إلا أن عقد الفرنشايز لا تنقطع تلك الرابطة، ويلتزم صاحب الامتياز بأن يمتنع تمامًا عن الاستغلال للعناصر التي كانت لديه في فترة العقد، فإذا تبقى لديه أي عناصر بعد انتهاء العقد فيلتزم بالامتناع تمامًا عن استغلالها بأي شكل من الأشكال، ويقصد بالعناصر كل من العلامات الصناعية، أو التجارية، أو السلع، أو الخدمات، سواء كانت مادية أو معنوية[1].

وفي هذا الشأن وحول ما إذا كان ذلك الالتزام يعد قيداً على صاحب الامتياز من عدمه، فلا نرى أن ذلك الالتزام يعد قيداً من أي اتجاه، بل أنه بانتهاء العقد بينهم يجب على صاحب الامتياز الامتناع عن الاستمرار باستخدام تلك العناصر المادية أو المعنوية، أما بالنسبة إلى المعرفة الفنية التي تحصل عليها صاحب الامتياز فلا يمكن القول بامتناع صاحب الامتياز عن استغلالها مطلقًا والا أصبح قيداً عليه، بل أن الامتناع يكون لمدة معينة وفي منطقة جغرافية معينة، كما أن المشرع لم ينص في أي نص نظامي على منعه من استغلال المعرفة الفنية مطلقًا بعد انقضاء العقد بينهما.

---

(١) القضاة. عبد الله محمد امين. مصدر سبق ذكره. ص٧٠-٧١.

المطلب الثاني: الالتزامات الاتفاقية

قد يتفق الطرفان في العقد على مجموعة من الالتزامات غير السابق ذكرها، ويكون على صاحب الامتياز بموجب قاعدة العقد شريعة المتعاقدين أن يلتزم بها، ودائمًا ما يتم النص عليها في العقد، وتتمثل تلك الالتزامات في الآتي: -

أولاً: المحافظة على السرية

ذكرنا أن المشرع نص في النظام على ذلك الالتزام، وبسبب أهميته فإنه يتم النص عليه مجددًا في العقد بينهما، ويتمثل في عدم الإفصاح عن المعرفة الفنية المتحصل عليها سواء إلى الغير أو إلى الزبائن، وهذا الالتزام يعد التزام دائم، فلا يتم ربطه بوقت معين أو مكان معين، حتى بعد انتهاء العقد بينهما، ويستمر إلى أن يقرر مانح الامتياز بنفسه أن يفصح عن تلك الأسرار، وهو أمر طبيعي للحفاظ على العلامة التجارية لمانح الامتياز، كما ذكرنا[1].

ثانياً: الالتزام بعدم المنافسة

دائمًا ما يتم النص في العقد على الالتزام بعدم المنافسة، ويتم الاتفاق عليه في أثناء سريان العقد، وكذلك يلتزم به صاحب الامتياز حتى بعد انتهاء العقد، إلا انه لا يمكن القول بالتزام صاحب الامتياز به مطلقًا، كما في الالتزام بالسرية، فذلك الالتزام يكون مقيد بمدة معينة وبمنطقة معينة، وهذا ما تم النص عليه في النظام، فقد نص على أن الالتزام بعدم المنافسة، يكون في منطقة الامتياز الجغرافية المحددة، وإذا ما خالف العقد ذلك أصبح الالتزام قيد على صاحب الامتياز، فاذا تم الاتفاق في العقد على أن يكون ذلك الالتزام مطلق من حيث الزمان والمكان فيتحول بذلك إلى قيدٍ عليه، ويتم الحكم عليه بالبطلان استناد إلى الضرر الذي يصيب صاحب الامتياز التجاري، وعليه

---

(١) توفيق، خلفاوي، ووهاب، حمزة. مصدر سبق ذكره. ص٩٢.

فإنه يجب تقييد ذلك الالتزام من حيث النشاط، فيلتزم صاحب الامتياز بحدود ذلك النشاط ويكون له احتراف أي نشاط اخر[١].

ثالثاً: الالتزام بإرجاع العناصر

ذكرنا أن صاحب الامتياز يكون ملتزم بعد انتهاء العقد بعدم استغلال العناصر الخاصة بالامتياز، ولكن لا ينص المشرع على الالتزام بإرجاع العناصر، لذا في الأغلب يتم الاتفاق في العقد على إرجاع العناصر بعد انتهاء العقد، وتتمثل في البضائع المادية، التي تحمل العلامة الصناعية، أو التجارية للمانح، ويتم النص كذلك على فترة زمنية يلتزم فيها صاحب الامتياز بإرجاع تلك البضاعة، وتحسب من وقت انتهاء العقد، وبذلك يعد التزام طبيعي وبديهي ولا يمثل قيداً، خاصة وأنه التزام اتفاقي، لا يمكن اعتباره قيد على صاحب الامتياز استناد على القاعدة التي تنص على أن العقد شريعة المتعاقدين، فاذا ما اتفقا على الإرجاع فيلتزم صاحب الامتياز بالإرجاع ولا يمكن الاحتجاج بكونه قيد عليه، وبه نوع من الإجحاف[٢].

تعقيب على الالتزامات بعد انتهاء العقد

يتضح مما سبق أنه وبعد انتهاء العقد في نظام الفرنشايز، تظل هناك تأثيرات تلزم صاحب الامتياز، وتندرج هذه التأثيرات تحت مجموعتين رئيسيتين من الالتزامات.

الفرع الأول، يتمثل الالتزام في عدم استغلال صاحب الامتياز للعناصر التي حصل عليها خلال فترة العقد، ويتعلق ذلك بالعلامات التجارية، والسلع، والخدمات التي تكون مميزة للمانح. ويظهر هذا الالتزام تأكيدًا على استمرارية الرابطة القانونية بين

---

(١) عوض، هاني محمد مؤنس. مصدر سبق ذكره، ص٧٤٠.

(٢) ساسية، عروسي. (٢٠١٥). الطبيعة القانونية لعقد الفرنشايز (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سطيف. ص٦٧.

الطرفين حتى بعد انقضاء العقد. ويتعين على صاحب الامتياز عدم استخدام تلك العناصر بأي شكل من الأشكال بعد انتهاء العقد، وهو الالتزام الذي يعكس تحفظات مانح الامتياز تجاه استخدام الأصول الفكرية التي قدمها.

فيما يخص الاستفسار حول ما إذا كان هذا الالتزام يشكل قيدًا على صاحب الامتياز، يظهر أن هذا الالتزام لا يعتبر قيدًا في اتجاهه أو عكسه. إذ يعد هذا الالتزام نتيجة طبيعية للاستمرار في الحفاظ على أمانة العناصر المميزة والحفاظ على السمعة والتفرد في السوق، وبمجرد انتهاء العقد، يتوجب على صاحب الامتياز احترام هذا الالتزام الذي يحمل طابعًا أخلاقيًا وقانونيًا.

في الفرع الثاني، يمكن أن يتفق الطرفان في العقد على الالتزامات الاتفاقية، والتي تمثل الالتزامات غير المنصوص عليها سابقًا، بحيث يشير النص على مثل هذه الالتزامات في العقد إلى التزام صاحب الامتياز بمجموعة من القواعد أو الاتفاقيات التي يجب عليه احترامها حتى بعد انتهاء فترة العقد. ويمكن أن تتضمن هذه الالتزامات مسائل مثل الحفاظ على السرية، وعدم المنافسة، والالتزام بإرجاع العناصر بعد انتهاء العقد.

في النهاية، يظهر أن هذه الالتزامات بعد انتهاء العقد لا تُعتبر قيودًا على صاحب الامتياز بقدر ما تمثل التزامات اتفاقية يتعين عليه الالتزام بها وفقًا للنصوص القانونية والتفاهم بين الأطراف.

المطلب الثالث:
هل تعد تلك الالتزامات قيود أم مميزات بالنسبة لصاحب الامتياز؟

في رأي الباحث فإن تلك الالتزامات المرتبطة بعقود الفرنشايز تمثل نقطة توازن حساسة بين القيود والمميزات بالنسبة لصاحب الامتياز. ويمكن فحص هذه الالتزامات لفهم كيف يمكن أن تؤثر على صاحب الامتياز.

بالنسبة للقيود:

- الالتزام بعدم استغلال العناصر التي حصل عليها صاحب الامتياز بعد انتهاء العقد يمكن أن تكون قيدًا، حيث قد يعني فقدان حقوق استخدام مميزات معينة أو تقنيات مكتسبة خلال الفترة التعاقدية.
- الالتزام بعدم المنافسة يُعتبر في بعض الحالات قيدًا، حيث يحد من حرية صاحب الامتياز في توسيع أعماله أو فتح فروع جديدة في مناطق تنافسية.
- الالتزام بالإبلاغ والسرية، يُعتبر قيدًا يمكن أن يقلل من حرية صاحب الامتياز في تحقيق مصالح تجارية خاصة.

أما المميزات فتكمن في:

- حماية العلامة التجارية، حيث تُحافظ الالتزامات بالسرية وعدم المنافسة على تميز العلامة وتمنح صاحب الامتياز ميزة تنافسية.
- الالتزام باتباع تعليمات المانح يُمكن أن يُنظر إليه كميزة، حيث يحصل صاحب الامتياز على دعم فني وتوجيه من ذوي الخبرة.
- إذا كان هناك حق استخدام العلامة التجارية والنموذج التجاري، يحصل صاحب الامتياز على فرصة للوصول إلى الأسواق بسرعة وبثقة.
- التزام بتسويق محدد واستخدام الأدوات التسويقية المعتمدة، يُمكن أن يكون له مفعول تسويقي إيجابي.

في النهاية، يعتمد ما إذا كانت هذه الالتزامات يُنظر إليها كقيود أم مميزات على طبيعة وأهداف صاحب الامتياز وكيف يمكن استغلالها بشكل فعّال لتحقيق مصالحه؟

تتجلى الحكمة في إدارة هذه الالتزامات بشكل صحيح لضمان التوازن بين حقوق صاحب الامتياز والمانح وضمان استفادة كل طرف من هذا العلاقة التجارية.

المبحث الثالث:
الالتزامات التي تكون على مانح الامتياز في عقد الفرنشايز

تمهيد

المبحث الثالث سوف يركز على الالتزامات التي يتعين على مانح الامتياز تحملها فيما يتعلق بتزويد المتلقين للامتياز بالمعرفة والتقنية الضرورية لتشغيل الأعمال بنجاح. يتناول هذا المبحث اثنين من المطالب الأساسية التي يجب أن يلتزم بها مانح الامتياز.

المطلب الأول: التزامات تقديم المعرفة: حيث يشمل هذا المطلب الالتزام بتزويد المتلقين للامتياز بالمعرفة والمهارات الضرورية لإدارة الأعمال بنجاح. أما المطلب الثاني: التزامات تقديم التقنية: حيث يتضمن المطلب التزامات تزويد المتلقين للامتياز بالتقنيات اللازمة لتشغيل الأعمال بكفاءة وفعالية.

المطلب الأول: التزامات تقديم المعرفة

المعرفة الفنية هي مجموعة المعلومات المتعلقة ببيع المنتجات أو تقديم الخدمات، وعرض المنتجات.

وتتضمن المعرفة الفنية مجموعة من الخصائص، تشمل:[1]

- السرية: الصل أن كل عنصر من عناصر المعرفة لا بد أن يكون مجهولاً أو يصعب الحصول عليه، ويعد من البنود الخارجة عن إطار العلاقات مع مانح الامتياز، والتي يجهلها الآخرون. وتكون هذه المعرفة محمية بالثقة والكتمان، ولا تُسجل لتجنب إذاعتها.
- المعرفة: حيث تكون موثوقة وشاملة، وتتعلق بأساليب التصنيع أو إجراءات البيع أو تكون نتيجة لخبرة مانح الامتياز، ويمكن تكرارها بفعالية من قبل المانح والممنوح.
- الأهمية: حيث تكون مفيدة وحاسمة للممنوح لتحقيق نتائجه ونجاحه في السوق. ليس شرطاً أن تكون مبتكرة، ولكن يجب أن تساعد الممنوح على تحقيق أهدافه.

يجب أن يحتوي العقد على بيان يشرح عناصر المعرفة وتفاصيلها التي تنقل إلى مستورد التكنولوجيا. ويمكن أن يُرافق هذا البيان بدراسات الجدوى والتعليمات والتصميمات والرسوم الهندسية والخرائط والصور وبرامج الحاسوب وغيرها من الوثائق ضمن ملاحق العقد وتُعتبر جزءاً منه[2]

تشمل المعرفة الفنية العديد من الأشكال مثل الكتب والمحفوظات والكتيبات والمنشورات المطبوعة، والأعمال الأدبية والفنية والعلمية، والمحاضرات والخطب والأعمال الشفهية، والأعمال السمعية والبصرية والصور الفوتوغرافية، والأعمال

---

(١) علي، شيماء محمد أحمد. (٢٠٢١). عقد الامتياز التجاري الفرنشايز. المجلة القانونية، ٧٦٦- ٨٠٠. ص.٧٨٦.

(٢) السليس، ماجد بن صنت بن جزيان. مصدر سبق ذكره. ص.٤٩١٨.

الموسيقية، والرسوم والصور المتعلقة بفن العمارة، وأعمال الرسم والنحت والحفر والزخرفة والنسج، وبرامج الحاسوب بكافة لغاتها[١]

(١) علي، شيماء محمد أحمد. مصدر سبق ذكره.

المطلب الثاني: التزامات تقديم التقنية

تُعرف المساعدة التقنية بأنها عبارة عن تدريب يقوم به المانح لطاقم الممنوح على استغلال المعرفة الفنية المتعلقة بعقد الفرنشايز.

وتتمثل هذه المساعدة في نقل الخبرات التقنية من المانح إلى الممنوح من خلال تدريبهم وتطبيق المعارف التقنية المنقولة على أرض الواقع. ويتعهد المانح بتقديم النصائح والتوجيهات للممنوح حول تأسيس وتشغيل شركته، ويقدم المساعدة في تنظيم الأمور الداخلية للشركة وتطوير مهاراتهم التقنية والتجارية والإدارية من خلال تدريبات إعادة التأهيل. وتختلف وسائل تقديم المساعدة التقنية بحسب نوع النشاط وحجم الشبكة وطبيعة المعرفة الفنية المشمولة بالعقد. فقد تكون هذه الوسائل مادية، وقد تكون غير مادية[١]

الوسائل المادية لتقديم المساعدة التقنية تشمل:[٢]

- كتيبات الإرشاد: تحتوي على طريقة التشغيل والأساليب التي يجب على الممنوح اتباعها طوال فترة العقد، وتكون في شكل بطاقات وصفية تشمل نموذج التشغيل المطلوب اتباعه.
- المجلات الخاصة بالشبكة: تصدر دوريات منتظمة تحتوي على إرشادات من المانح وتجارب الأعضاء الآخرين، وتكون مرجعاً عاماً ومباشراً لعرض تجارب الأعضاء.

---

(١) الطيار، صالح بكر. (١٩٩٩). العقود الدولية لنقل التكنولوجيا: دراسة تحليلية حول العلاقات التعاقدية الناشئة في نقل التكنولوجيا الى الدول المتجهة (ط.٢). شهد للنشر والاعلام. ص. ١٥٨.

(٢) النجار، محمد محسن إبراهيم. (٢٠١٥). عقد الامتياز التجاري. دار الاجادة. ص. ٢٢٢.

- أشرطة الفيديو وبرامج الحاسوب وغيرها: تقدم وسائل تفاعلية لنقل المعرفة التقنية، مثل فيديوهات توضيحية وبرامج حاسوب محسنة لتسهيل التعلم وتطبيق المهارات الفنية.

أما الوسائل غير المادية لتقديم المساعدة التقنية، فتشمل:[١]

- دورات التدريب والحلقات الدراسية: حيث ترتب بانتظام لتطوير مهارات الممنوح وتحديث معرفته التقنية.
- الملتقيات الدورية: توفر فرصة لتبادل الخبرات والتواصل المباشر بين المانح والممنوح وأعضاء الشبكة.
- تحديث كتيبات التعليمات: لتوفير المعرفة الفنية الحديثة والمحدثة للممنوح.
- المساعدة القانونية: تشمل إجراءات قانونية تسهم في حماية حقوق الممنوح وتوجيهه في الأمور القانونية المتعلقة بعقد الفرنشايز.

وبالنسبة للنطاق الزمني لتقديم المساعدة التقنية، يمكن تقسيم مراحلها إلى ثلاث مراحل:[٢]

١. المرحلة السابقة لبدء النشاط:

تشمل دراسة السوق وتحليل الظروف الاقتصادية والتنافسية. وكذلك توفير تدريب للموظفين والعاملين في الممنوح لضمان استعدادهم للبدء في النشاط.

٢. لحظة بدء النشاط:

---

(١) سليمان، أنس السيد عطية. (١٩٩٨). الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمشروعات التابعة لها. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. ص. ١٤٧.

(٢) علي، شيماء محمد أحمد. مصدر سبق ذكره. ص. ٧٨٦.

يقوم المانح بالإشراف على عناصر الدعاية والإعلان للممنوح، بالإضافة إلى تنظيم جميع الجوانب المتعلقة بالبدء في النشاط.

٣. المرحلة التالية لبدء النشاط وحتى انتهاء العقد:

تتضمن تقديم تدريب دائم للممنوح أو حسب الطلب لضمان استمرارية تحسين المهارات وتطوير المعرفة التقنية خلال فترة العقد.

الخاتمة

في النهاية يجب التنويه على أن عقد الفرنشايز هو العقد الذي يتم الاتفاق فيه على نقل معرفة فنية، ويتم الاتفاق فيه على استعمال علامة تجارية أو صناعية، مملوكة إلى شخص يسمى المانح، عن طريق شخص يسمى صاحب الامتياز، يتم بينهما الاتفاق على العديد من النقاط.

والاتفاق الجوهري في ذلك الشأن يتمثل في استعمال أسرار مهنية وخلطة سرية دون إفشاء أسرار تلك الخلطة إلى الغير أو إلى الزبائن، ويترتب على ذلك الاتفاق على مجموعة من الالتزامات مترتبة على عاتق صاحب الامتياز.

أدى هذا إلى وضع إشكالية تتمثل في هل هي قيود عليه أم لا؟ وتتمثل تلك الالتزامات في التزامات مالية ومعنوية، المالية تتمثل في الإتاوة والثمن النقدي ولا يمكن القول بأنهما قيود عليه بل هي نتاج طبيعي لخاصية الالتزامات المتبادلة للعقود، والطبيعة العوضية له، فكل طرف يلتزم مقابل التزام الطرف الاخر بالتزام عليه، أما بالنسبة إلى الالتزامات المعنوية التي تكون في أثناء أو بعد انتهاء العقد، فاتفقنا على انها لا تعد قيود عليه إلا نقطة الالتزام الذي يكون عليه بعد انتهاء العقد المتمثل في عدم استغلال المعرفة الفنية، فهي تكون قيداً إذا ما كانت مؤبدة، وتكون أمر طبيعي إذا ما تم الالتزام بما نص عليه المشرع، أي أن تكون مقيدة بالنشاط، وبالزمن، وبالمكان.

النتائج

- الفرنشايز عقد مميز بين طرفين، طرف يسمى بالمانح، والأخر صاحب الامتياز.
- النظام الحديث للفرنشايز نظم العقد تنظيم شامل من جميع النواحي ونص على مجموعة من الالتزامات على صاحب الامتياز.
- الالتزامات تنقسم إلى مادية من جانب تتمثل في الإتاوة والثمن النقدي، ومعنوية من جانب اخر تتمثل في السرية والالتزام بالتعليمات وعدم المنافسة.

- كل تلك الالتزامات لا يمكن اعتبارها قيود في الحقيقة بسبب طبيعة العقد المميزة إلا النقاط التالية:
- الالتزام بعدم استغلال العناصر التي حصل عليها صاحب الامتياز بعد انتهاء العقد يمكن أن يُعتبر قيدًا، حيث قد يعني فقدان حقوق استخدام مميزات معينة أو تقنيات مكتسبة خلال الفترة التعاقدية.
- الالتزام بعدم المنافسة يُعتبر في بعض الحالات قيدًا، حيث يحد من حرية صاحب الامتياز في توسيع أعماله أو فتح فروع جديدة في مناطق تنافسية.
- الالتزام بالإبلاغ والسرية، يُعتبر قيدًا يمكن أن يقلل من حرية صاحب الامتياز في تحقيق مصالح تجارية خاصة.

التوصيات

- إقامة آليات لتعويض عادل، تعكس قيمة العناصر الفنية والتجارية بعد انقضاء العقد.
- تعزيز الوعي بأهمية التفاوض الفعّال لتحقيق اتفاقيات تلبي احتياجات الطرفين.
- دعم مبادرات البحث والابتكار لتعزيز القدرة على التجديد والتطور بعد انتهاء العقد.
- الاستمرار في تحسين نظام الامتياز لتحقيق توازن في الالتزامات وتعزيز النمو الاقتصادي.

المراجع

- https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails
- البشتاوي، دعاء طارق بكر. (٢٠٠٨). عقد الفرنشايز وآثاره (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.
- توفيق، خلفاوي، ووهاب، حمزة. (٢٠١٥). عقد الامتياز التجاري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي.
- رشوان، محمود صديق. (٢٠١٩). عقد الامتياز التجاري (فرانشايز – Franchise): دراسة فقهية مقارنة. **مجلة العلوم الشرعية**.
- الرشيدي، فيصل عباس، والمطيري، عبد الرحمن حمود بخيت. (٢٠١٥). عقد الفرنشايز Franchise (الامتياز التجاري) وأحكامه في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة بالقانون التجاري. **مجلة الحقوق**.
- الزغبي، علي فلاح، والوادي، محمود حسين. (٢٠١١). **أساليب البحث العلمي: مدخل منهج تطبيقي**. دار المناهج للنشر.
- ساسية، عروسي. (٢٠١٥). **الطبيعة القانونية لعقد الفرنشايز** (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سطيف.
- السعدي، صالح بن عبد الله بن صالح. (٢٠٢١). تكييف عقد الامتياز التجاري في الفقه والنظام. **مجلة الفرائد في البحوث الإسلامية والعربية**.
- السليس، ماجد بن صنت بن جزيان. (٢٠٢٠). التزامات أطراف عقد الامتياز التجاري. **مجلة الشريعة والقانون**.
- سليمان، أنس السيد عطية. (1998). **الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمشروعات التابعة لها**. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

- الطيار، صالح بكر. (1999). **العقود الدولية لنقل التكنولوجيا: دراسة تحليلية حول العلاقات التعاقدية الناشئة في نقل التكنولوجيا الى الدول المتجهة** (ط.2). شهد للنشر والاعلام.
- العامري، رشاد نعمان. (٢٠١٧). الإطار القانوني لعقد الترخيص التجاري، **مجلة الدراسات الاجتماعية**.
- على، وائل محمد رفعت إبراهيم. (٢٠٢٢). الآثار القانونية لعقد الامتياز التجاري "الفرنشايز": دراسة مقارنة بين القانون المصري والسعودي. **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**.
- علي، شيماء محمد أحمد. (٢٠٢١). عقد الامتياز التجاري الفرانشيز. **المجلة القانونية**، ٧٦٦- ٨٠٠.
- العنقري، حسن عبد الرحمن. (٢٠١١). **عقد الامتياز التجاري** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الامام محمد ابن سعود الإسلامية.
- عوض، هاني محمد مؤنس. (٢٠٢١). النظام القانوني لعقد الامتياز التجاري في النظام السعودي الجديد، **مجلة الاجتهاد القضائي**.
- الغامدي، عبد الهادي محمد سفر. (٢٠١٠). الجوانب القانونية لعقد الامتياز التجاري. **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية**.
- الغامدي، عبد الهادي محمد. (٢٠١٥). اشكاليات الامتياز التجاري في المملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد والادارة**.
- غطراف، زكريا. (٢٠١٣). القواعد النظامية لعقود التوزيع، عقد الامتياز التجاري نموذجا، **مجلة المجمع الفقه الإسلامي الدولي**.

- غطراف، زكريا. (٢٠١٦). الامتياز التجاري. **المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية**.
- القحطاني، محمد بن دليم. (٢٠١٧). مقومات تأهل المنظمات السعودي للفرنشايز. المجلة العربية للإدارة، ٣٧(١).
- القضاة، عبد الله محمد أمين. (٢٠١٥). **آثار عقد الفرنشايز وانقضاؤه** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الاوسط.
- لقمان، وحي فاروق محمد. (٢٠٢١). خصوصية التزامات صاحب الامتياز التجاري "الفرنشايز" في التشريع السعودي. **مجلة القانون والأعمال**.
- النجار، محمد محسن إبراهيم. (2015). **عقد الامتياز التجاري**. دار الاجادة.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٣، ديسمبر ٩). نظام الامتياز التجاري السعودي.

References:

• albishtawi, duea' tariq bakr. (2008). eaqad alfaranshayiz watharah (risalat majistir ghayr manshuratin). jamieat alnajah alwataniati.

• tufiqa, khalfawi, wawahab, hamzata. (2015). eaqd aliaimtiaz altijarii (risalat majistir ghayr manshuratin). jamieat alearabii bin mahidi.

• rshwan, mahmud sidiyq. (2019). eaqd aliamtiaz altijarii (franshayz -Franchise): dirasat fiqhiat muqaranati. majalat aleulum alshareiati.

• alrishidi, faysal eabaasi, walmutayri, eabd alrahman hamuwd bakhiti. (2015). eaqd alfaranshayz Franchise (aliaimtiaz altijari) wa'ahkamuh fi alfiqh al'iislamii: dirasat fiqhiat muqaranatan bialqanun altijari. majalat alhuquqi.

• alzighbi, eali falah, walwadi, mahmud husayn. (2011). 'asalib albahth aleilmii: madkhal manhaj tatbiqi. dar almanahij lilnashri.

• sasiatu, earusi. (2015). altabieat alqanuniat lieaqd alfranshayz (risalat majistir ghayr manshuratin). kuliyat alhuquq waleulum alsiyasiat bijamieat stif.

• alsaedi, salih bin eabd allh bin salihin. (2021). takyif eaqd aliamtiaz altijarii fi alfiqh walnizami. majalat alfarayid fi albuhuth al'iislamiat walearabiati.

• alsilis, majid bin sant bin jazyan. (2020). ailtizamat 'atraf eaqd aliaimtiaz altijari. majalat alsharieat walqanuni.

• slayman, 'anas alsayid eatia. (1998). aldamanat alqanuniat linaql altiknulujia alaa alduwal alnaamiat walmashrueat altaabieat liha. dar alnahdat alearabiat lilnashr waltawziei.

• altayar, salih bakr. (1999). aleuqud alduwliat linaql altiknulujia: dirasat tahliliatan hawl alealaqat altaeaqudiat alnaashiat fi naql altiknulujia alaa alduwal almutajiha (ta.2). shahid lilnashr walaelami.

• aleamari, rashad nueman. (2017). al'iitar alqanuniu lieaqd altarkhis altijari, majalat aldirasat alaijtimaeiati.

• ealaa, wayil muhamad rifaeat 'iibrahim. (2022). aluathar alqanuniat lieaqd alaimtiaz altijarii "alfranshayz": dirasat muqaranat bayn alqanun almisrii walsaeudii. majalat aldirasat alqanuniat walaiqtisadiati.

• eali, shima' muhamad 'ahmadu. (2021). eaqd aliamtiaz altijarii alfiranshizi. almajalat alqanuniata, 766- 800.

• aleanqari, hasan eabd alrahman. (2011). eaqd alaimtiaz altijarii (risalat majistir ghayr manshuratin). jamieat alamam muhamad aibn sueud al'iislamiati.
• eawad, hani muhamad muanas. (2021). alnizam alqanuniu lieaqd alaimtiaz altijarii fi alnizam alsaeudii aljadidi, majalat alaijtihad alqadayiy.
• alghamdi, eabd alhadi muhamad safar. (2010). aljawanib alqanuniat lieaqd alaimtiaz altijari. majalat alhuquq lilbuhuth alqanuniat walaiqtisadiati.
• alghamdi, eabd alhadi muhamad. (2015). ashkaliaat alaimtiaz altijarii fi almamlakat alearabiat alsaeudiati. majalat jamieat almalik eabd aleaziz fi alaiqtisad waladarati.
• ghitraf, zakiria. (2013). alqawaeid alnizamiat lieuqud altawziei, eaqd alaimtiaz altijarii namudhaja, majalat almujmae alfiqh al'iislamiu alduwali.
• ghitraf, zakiria. (2016). alaimtiaz altajari. almajalat almaghribiat lildirasat alqanuniat walqadayiyati.
• alqahtani, muhamad bin dilima. (2017). muqawimat ta'ahal almunazamat alsueudiu lilfiranshayz. almajalat alearabiat lil'iidarati, 37(1).
• alqudaati, eabd allah muhamad 'amin. (2015). athar eaqd alfaranshayiz wainqidawuh (risalat majistir ghayr manshuratin). jamieat alsharq alawist.
• liqman, wahy faruq muhamad. (2021). khususiat ailtizamat sahib alaimtiaz altijarii "alfaranshayz" fi altashrie alsaeudii. majalat alqanun wal'aemali.
• alnnjar, muhamad muhsin 'iibrahim. (2015). eaqd aliamtiaz altijari. dar alajadati.
• hayyat alkhubara' bimajlis alwuzara'i. (2023, disambir 9). nizam aliamtiaz altijarii alsaeudii.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة: ١٣٧٥

مشكلة البحث ١٣٧٧

أهداف البحث ١٣٧٨

أهمية البحث: ١٣٧٩

مصطلحات البحث ١٣٨٠

حدود البحث ١٣٨١

منهجية البحث ١٣٨٢

الدراسات السابقة ١٣٨٢

خطة البحث ١٣٨٥

الفصل الأول ماهية عقد الفرنشايز ١٣٨٧

المبحث الأول: تعريف عقد الفرنشايز وخصائصه ١٣٨٨

المطلب الأول: تعريف عقد الفرنشايز: ـ ١٣٨٩

المطلب الثاني: خصائص عقد الفرنشايز. ١٣٩١

المبحث الثاني: أنواع عقود الفرنشايز ١٣٩٥

المطلب الأول: عقود التصنيع ١٣٩٥

المطلب الثاني: عقود التوزيع ١٣٩٦

المطلب الثالث: عقود البنيان التجاري ١٣٩٧

المبحث الثالث: ظهور عقد الفرنشايز ١٣٩٩

المطلب الأول: ظهور العقد بشكل عام. ١٣٩٩

المطلب الثاني: ظهور عقد الفرنشايز في المملكة. ١٤٠٠

الفصل الثاني الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز ومانحه في عقد الفرنشايز ١٤٠٢

المبحث الأول: الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز اثناء سريان العقد ١٤٠٣

المطلب الأول: الالتزامات المالية ١٤٠٣

المطلب الثاني: الالتزامات المعنوية ١٤٠٥

المبحث الثاني: الالتزامات التي تكون على صاحب الامتياز بعد انتهاء العقد ١٤٠٩

المطلب الأول: الالتزام بالامتناع عن الاستغلال للعناصر الخاصة بالامتياز التجاري ١٤٠٩

المطلب الثاني: الالتزامات الاتفاقية ١٤١٠

المطلب الثالث: هل تعد تلك الالتزامات قيود أم مميزات بالنسبة لصاحب الامتياز؟ ١٤١٣

المبحث الثالث: الالتزامات التي تكون على مانح الامتياز في عقد الفرنشايز ١٤١٥
المطلب الأول: التزامات تقديم المعرفة ١٤١٦
المطلب الثاني: التزامات تقديم التقنية ١٤١٨
الخاتمة ١٤٢١
النتائج ١٤٢١
التوصيات ١٤٢٢
المراجع ١٤٢٣
REFERENCES: ١٤٢٦
فهـــرس الموضوعـــات ١٤٢٨